

جائزه الملك عبد الله الثاني
لتميز الأداء الحكومي والشفافية
العمره الثامنة (٢٠١٧/٢٠١٦)
المرحلة البروتوريه



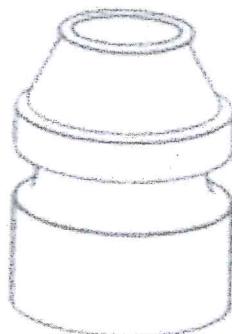
وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا

مسجل

رقم _____
التاريخ _____
الموافق _____

السادة / سابا وشركاهم لملكية الفكرية

ص.ب ٨٤٠٥٥٣ عمان ١١١٨٤ الأردن

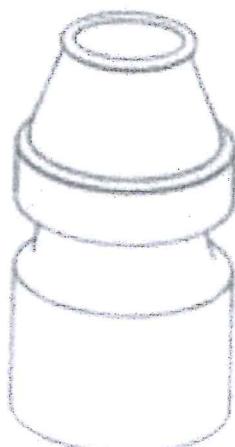


الموضوع: القرار الخاص بالعلامة التجارية (

الصنف (٢٩)

: الواقع

أولاً: بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢٩ تقدمت كابوشيكى كايشا ياكوت هونشا بواسطة وكيلها سابا وشركاهم



(٢٩) في الصنف (٢٩) للملكية الفكرية بطلب تسجيل العلامة التجارية (

من أجل (الحليب، لبن الزبادي، الحليب المتخمر، مشروبات الحليب المخمر، مشروبات بكيريا حمض اللاكتيك، مشروبات الحليب؛ منتجات الالبان).



جامعة الملك عبد الله الثاني
لتحسين الأداء الحكومي والشفافية
المرحلة البوتومية
(٢٠١٧/٢٠١٦)
المرة الثانية

وزارة الصناعة والتجارة والتعمير

الرقم

التاريخ

الموافق

ثانياً: لدى دراسة الطلب تبين مخالفة الطلب لأحكام المادة (٢) من قانون العلامات التجارية وتم مخاطبة وكيل طالب التسجيل بذلك لاجراء التعديلات والتحويرات المقترحة بموجب الكتاب رقم ٢٠١٨/٤/٢٦ تاريخ ١٠٩٩١.

ثالثاً: بتاريخ ٢٩/٥/٢٠١٨ تقدم وكيل طالب التسجيل بطلب تحديد موعد جلسة بموجب الكتاب الوارد رقم ١٩٣٥٣.

رابعاً: تم تحديد موعد جلسة بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٨ وتم تبليغ وكيل طالب التسجيل بذلك بموجب الكتاب رقم ١٣٧٥٢.

خامساً: بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٨ تم عقد جلسة استماع وتم الاستماع لوكيل طالب التسجيل.

القرار

بالرجوع الى احكام المادة (٧) من قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) والتي نصت على انه يشترط لتسجيل العلامة التجارية أن تكون ذات صفة فارقة من حيث الاسماء او الحروف او الارقام او الاشكال او الانوان او غير ذلك او اي مجموعة منها وقابلة للادرار عن طريق النظر، واحكام المادة (٧/٨) والتي نصت على العلامات المؤلفة من ارقام او حروف او الفاظ تستعمل عادة في التجارة لتمييز انواع البضائع واصنافها او العلامات التي تصف نوع البضائع او جنسها او الكلمات التي تدل عادة على معنى جغرافي او القاب الا اذا ابرزت في شكل خاص ويشترط في ذلك ان لا يعتبر ما ورد في هذه الفقرة انه يمنع تسجيل العلامات التي تكون من النوع الموصوف فيها اذا كانت لها صفة فارقة بحسب المعنى المحدد لها في الفقرتين (٢، ٣) من المادة (٧).



وزاره الصناعه والتجاره والتكنولوجيا

الرقم _____
التاريخ _____
الموافق _____

وبالرجوع الى الاجتهادات القضائية، نجد انها استقرت على ان المعيار في تقرير تسجيل العلامات التجارية يكمن في توافر عناصر متعددة ومن هذه العناصر النطق بالعلامة وكتابتها والمظهر الاساسي لها ونوع البضائع والاشخاص المستهلكين لها والانطباع البصري والسمعي.

كما نجدها استقرت على ان الفيصل في تمييز العلامة التجارية ليس باحتواء العلامة على كلمة و/أو رسمة بل ان الفيصل بالصورة العامة التي تتطبع في الذهن نتيجة للشكل الذي تبرز به هذه العلامة.

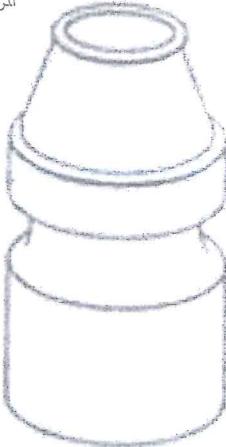


() نجد انها ليست ذات وعند دراسة طلب تسجيل العلامة التجارية () صفة فارقة تستعمل عادة في التجارة لتمييز البضائع واصنافها.

وعليه فان العلامة التي تطلب الشركة تسجيلها ليست ذات صفة فارقة و/أو مبتكرة وتستعمل عادة في البضائع، وهذا ما استقر عليه اجتهاد محكمة العدل العليا في القرار رقم (١٩٧٨/٢١).



وزارة الصناعة والتجارة والتموين



الرقم التاريخ الموافق



التجارية فإني أقرر رفض طلب تسجيل العلامة التجارية () في الصنف (٢٩) في سجل العلامات التجارية.

۲۰۱۸ / ۸ / قراراً صادرًا بتاريخ

مسجل العلامات التجارية

ذین العواملة

الملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

المحكمة الإدارية

رقم الدعوى :

٢٠١٨/٥٣٨

رقم القرار (٢٠)

القرار

ال الصادر من المحكمة الإدارية المأذونة بإجراءات المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد وحيد ابو عياش

وعضوية القضاة السادة

عاطف جرادات و د. ملك غزال

المستأنف:

شركة كابوشيكي كايشا ياكوت هونشا / شركة يابانية / وكلاؤها المحاميان

توفيق سالم وليانا البيان .

المستدعي ضده:

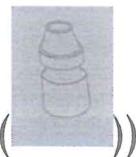
مسجل العلامات التجارية في وزارة الصناعة والتجارة والتم وين السد يده

زين العواملة بالإضافة لوظيفتها يمثله رئيس النيابة العامة الإدارية.

بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٨ تقدمت المستأنفه بهذه الدعوى بمحاجه

المستأنف ضده للطعن بالقرار الصادر عنه رقم ع ت/ط ٢٦٧٤٤ تاريخ

٤/١١/٢٠١٨ و المتضمن رف ض طا ب تس جيل العلامه التجاريه ه



في الصنف ٢٩ في سجل العلامات التجاريه.

واستندت الدعوى على أسباب الطعن التالية:

١-أخطأ مسجل العلامات التجاريه في تفسير وتطبيق حكم المادة ٧ بغير ترتيبه ا

او ٢ من قانون العلامات التجاريه.

٢-أخطأ مسجل العلامات التجاريه في تفسير وتطبيق حكم المادة ٨ فـ ٧

من قانون العلامات التجاريه.

٣-أخطأ مسجل العلامات التجاريه اذا اسند قراره الى اجتهاداته قضائيه لا

علاقه لها بعلامة المستأنفه.

٤-أخطأ مسجل العلامات التجاريه اذا لم يأخذ باعتباره ان العلاقة موضوع

الدعوى مستعمله بالفعل من قبل مالكتها المستأنفه.

٥-أخطأ مسجل العلامات التجاريه اذا لم يأخذ باعتباره أنه قد تم تسجيل العديد

من الاشكال و الرسومات في الاردن.

وبالمحاكمه الجاريه علناً بحضور وكيل المستأنفه وممثل المستأنف

ضده تلي إستدعاء الدعوى واللائمه الجوابيه ولائحة الرد علی اللائمه

الجوابيه و ابرزت كافة بینات الدعوى وتقدم الطرفان بمرافعتيهما.

الـ مـار

بالتدقيق والمداوله قانوناً وبعد الاطلاع على اوراق الدعوى نجد ان وقائعها

تلخص في أنه

١- بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢٩ تقدمت شركة كابوشيكي كايشه ما ي ماكوت هونشما



((المستأنفه)) بطلب لتسجيل العلامه التجاريه(()) في الصنف ٢٩

من أجل الحليب، لبن الزبادي، الحليب المتخمر، مشروبات الحليب بـ

المخمر، مشروبات بكثيريا حمض اللاكتيك، مشروبات الحليب ، منتجات

((الالبان))

٢- لدى دراسة الطلب حسب الاصول من قبل المستأنف ضده تبين أنه مخالف

لأحكام المادة ٢ من قانون العلامات التجاريه.

٣- تم مخاطبة مقدم الطلب بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٦ بموجب الكتبه رقم ((ع

١٠٩٩١)) لاجراء التعديلات والتحويرات على طلب التسجيل حتى

يصار الى قبوله.

٤- بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٩ قدمت المستأنفه كتاباً لمسجل العلام ات التجاريه ه

لتحديد موعد جلسة لمناقشة موضوع تسجيل العلام ه التجاريه ه محل

الطعن.

٥- بتاريخ ٢٠١٨/٦/٤ اصدر مسجل العلامات التجاريه ه كتاب ه رقم ((ع

٤٣٧٥٢)) بتعيين جلسة في مكتب مسجل العلامات التجاريه لسماع

الاقوال.

٦- بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٨ تم عقد جلسة لسماع الاقوال.

٧- بتاريخ ٢٠١٨/١١/٤ اصدر مسجل العلامات التجاريه ((المستأنف ضده))

قراره الطعن.

لم ترضِ المستأنفه بهذا القرار فتقدمت به الدعوى للطعن به

لأسباب التي اوردناها في مستهل هذا القرار.

و قبل الرد على اسباب الطعن تجد محكمتنا ان ممثل المستأنف ضد ده اثار

دفعاً مفاده ان الدعوى مستوجبة الرد شكلاً لتقديمها من لا يملك الحق في

تقديمها لأن الوكاله الخاصه لا تخوله بإقامة هذه الدعوي لعدم ورود الق رار

الطعين صراحة من حيث الرقم والتاريخ ومصدره.

وفي ذلك تجد محكمتنا أنه وبالرجوع الى الوكاله التي اقيمت بها هذه الدعوي

فانها تضمنت حق الوكيل بالاعتراض ل دى مس جل العلام ات التجاريه

واستئناف أي قرار يصدر عن المسجل الى المحكمه المختصه وبالتالي ف ان

الوكاله بالنسبة للقرار الطعين تقراء مع لائحة الدعوي وتم توضيح مضمون

القرار الطعين مع اللائمه مما يجعل من هذا الدفع غير وارد على ال دعوي

ومستوجب الرد.

وفي الموضوع وعن أسباب الطعن تجد محكمتنا :

أنه وبالرجوع الى الفقرتين ٢ و ٣ من الماده ٧ من قانون العلامات التجاريه

وتعديلاته رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٢ تنص على ما يلي:

المادة ٧

العلامات التجاريه القابله للتسجيل:

١-يشترط لتسجيل العلامة التجارية ان تكون ذات صفة فارقه من حيث الاسماء

او الحروف او الارقام او الاشكال او الالوان او غير ذلك او أي مجموعه

منها وقابله للدراف عن طريق النظر.

٢-توكياً للغرض المقصود من هذه المادة تعني لفظة (فارقة) ان العلامه

التجاريه موضوعه على شكل يكفل تمييز بضائع صاحبها عن بضائع غيره

من الناس.

٣-لدى الفصل فيما اذا كانت العلامه التجاريه ذات صفة فارقه وفقاً لما تقى دم

يجوز للمسجل أو للمحکمه اذا كانت العلامه التجاريه مستعمله بالفعيل ان

يأخذ بعين الاعتبار طول المدى الذي جعل مثل ذلك الاستعمال لتلك العلامه

التجاريه مميزاً فعلاً للبضائع المسجله او التي ينوى تسجيلها.

وذلك تنص المادة ٨ فقرة ٧ من ذات القانون على ما يلى:

المادة ٨

العلامات التي لا يجوز تسجليها كعلامات تجاريه لا يجوز تسجيل ما يأتي:-

٧-العلامات المؤلفه من ارقام او حروف او افاظ تستعمل عادة في التجاره

لتمييز انواع البضائع واصنافها او العلامات التي تصف نوع البضائع او

جنسها او الكلمات التي تدل عادة على معنى جغرافي او القاب الا اذا ابرزت

في شكل خاص ويشترط في ذلك ان لا يعتبر ما ورد في هذه الفقره أنه يمنع

تسجيل العلامات التي تكون من النوع الموصوف فيها اذا كانت له صفة

فارقه بحسب المعنى المحدد لها في الفقرتين (٢و٣) من الماده (٧).

وتتص كذلك المادة ١١ فقرة ٢ من ذات القانون المشار اليه اعلاه على ما

:يلي:

.....-١

٢-يجوز للمسجل مع مراعاة أحكام هذا القانون أن يرفق أي طلب كهذا أو

أن يقبله بتمامه من دون قيد او شرط او ان يجعل قبوله اياه بموجب شروط

او تعديلات او تحويرات في طريقة استعمال العلامه او مكان استعمالها او

غير ذلك من الامور.

وبتطبيق النصوص القانونيه على وقائع الدعوى والبيانات المبرزه فيها م من

طرف الدعوى المستفاد من نص الماده ١/٧ من قانون العلامات التجاريه

رقم ٣٣/لسنة ١٩٥٢ ان العلامه التجاريه التي يمكن تسجيلها يجب ان تكون

مؤلفه من حروف او رسوم او علامات او خليط من هذه الاشياء ذي صفة

فارقه وعلى شكل يكفل تمييز بضائع صاحبها عن بضائع غيره من الذ اس

وحيث تبين من ملف العلامه التجاريه المراد تسجيلها بانها ليست ذات صفة

فارقه او مبتكره وستعمل عادة في البضائع وانها لا تشكل علامه فارقه كما

تفتضي بذلك الماده ١/٧ من القانون المشار اليه اعلاه مما يجعل ما توصل لـ

اليه المستأنف ضده في قراره الطعن متفقاً وأحكام القانون ونصوصه.

وحيث ان الثابت ان العلامه التجاريه المراد تسجيلها موضوع الطعن ما هو

الا رسم تم الكشف عنه واستخدامه منذ مده زمنية وبالتالي فإنه لا يتوافق فيه

شروط الحمايه القانونيه وفقاً لقانون الرسوم الصناعيه والنم اذج الصد ناعيه

ليصار لتسجيله كرسم صناعي او نموذج صناعي مما يجعل بالنتيجه الذي

توصل اليها المستأنف ضده متفقه ونصوص القانون.

وتجد محكمتنا ومن خلال الفقره ٢ من المادة ١١ من قانون العلامات

التجاريه المشار اليه أعلاه ان رفض المستأنف ضده تسجيل العلامه التجاريه

للمستأنفه بقرارها الطعن جاء بما لها من صد للاحيات بموج ب الفقره ٢

المشار اليها أعلاه فانها تكون استعملت صلاحياتها بما يتوازن مع نص الفقره

المشار اليها أعلاه ويكون متفقاً وأحكام القانون استناداً لهذه الماده.

وبما ان محكمتنا تراقب مشروعية القرار الاداري المطعون فيه وهل صدر عن جهة مختصه وفق البيانات والمعطيات التي بين يدي الجهة به مصدرة القرار وحيث ان المستأنف ضده قام باتخاذ الاجراءات القانونيه الصد حيجه للوصل للقرار المطعون فيه، لذا تغدو اسباب الطعن غير وارده على القرار الطعين على ضوء ما تقدم ويترجح ردتها.

وعليه واستنادا لما تقدم تقرر محكمتنا ما يلى:

رد الداعوى موضوعاً وتضمين المستدعىه الرسم و والمصد ماريف
ومبلغ ٥٠ دينار اتعاب محاماً.

قراراً وجاهياً بحق الطرفين قابلاً للطعن لدى المحكمة الاداريه العليا
صدر وأفهم علنا باسم حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني
بن الحسين المعظم بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٧

الرئيس	العضو	العضو
وحيد ابو عياش	عاطف جرادات	د. ملك غزال

رئيس التحرير